

خريطة النظم السياسية الجديدة في العالم العربي

أ.م.د. ديارى صالح مجيد

كلية التربية / جامعة كربلاء

مقدمة :

اشارت الكثير من المؤتمرات الاكاديمية المختصة بالدراسات الجغرافية التي عقدت في العديد من جامعات العالم ، الى ان الجغرافية السياسية تعد من بين الموضوعات الجغرافية الرئيسية التي سينتزايد بروز دورها بسبب الحاجة الملحة لمساهمة الجغرافيين في تفهم وتحليل المزيد من القضايا المعاصرة التي تحدث في العالم . لذا كان لابد لنا كجغرافيين ان نساهم في تسليط الضوء على واحدة من القضايا المهمة في المنطقة الاكثر فاعلية وحيوية في العالم ، وهي منطقة الشرق الاوسط وبالذات عنها في ذلك الجزء الذي يضم الدول العربية ، التي شهدت تحولات جوهرية كبيرة في تركيبها السياسية والاجتماعية بفعل مابات يعرف بالثورات او الربيع العربي ، الذي اطاح بالعديد من النظم السياسية الحاكمة لعدة عقود من الزمن هناك .

لقد حصل تغير مهم اليوم في خريطة الانظمة السياسية العربية في دول محورية مهمة في الشرق الاوسط وبالذات منها في مصر ذات الدور الريادي الكبير في تاريخ احداث هذه المنطقة وفي توازنات القوى فيها . واذا ما نظرنا الى تغيرات طالت حكومات اخرى هناك ، لأدركنا بان خريطة هذه النظم في تغير غير مسبوق ، الامر الذي يتوجب فيه على المرء ان يطرح الاسئلة التالية " من هي النظم السياسية التي تغيرت في المنطقة العربية ؟ واين تتوزع جغرافيا على خريطة المنطقة العربية ؟ وهل هنالك من انماط مكانية محددة يمكن وضعها كتصنيف لظاهرة التغير تلك ؟ ولماذا حصل هذا التغير في تلك الدول وحقق نجاحا هناك مقابل فشل او تعثر لمشروع التغير في دول اخرى ؟ بمعنى اخر هل هنالك من عوامل جغرافية - سياسية اسهمت في رفق حركات التغير والاحتجاج الشعبي التي شهدتها تلك الدول ؟ وكيف سيؤثر ذلك على خريطة التوازنات السياسية ومراكز صناعة القرار العربية التي عرفنا ثقلها من خلال محور بغداد - القاهرة - دمشق ؟ فهل سيبقى هذا المحور الجغرافي - السياسي مؤثرا كما كان من قبل ام ان تلك التغيرات تعني تحولا في ميزان صناعة القرار السياسي العربي - الشرق اوسطي ؟

اولاً : التغير الفعلي في النظم السياسية

بتاريخ ديسمبر/ كانون الاول من العام ٢٠١٠ قام احد الرجال في تونس باضرام النار في نفسه ، في محاولة منه للاحتجاج على الطريقة السيئة التي تم بها التعامل معه من قبل رجال الامن

والشرطة هناك . ولم يكن يعرف هذا الشخص بأنه سيتحول وفقا لهذا العمل الى مصدر الهام للعديد من التونسيين ومن ثم غير التونسيين ، من اجل الثورة على النظم السياسية الحاكمة في العديد من الدول العربية .

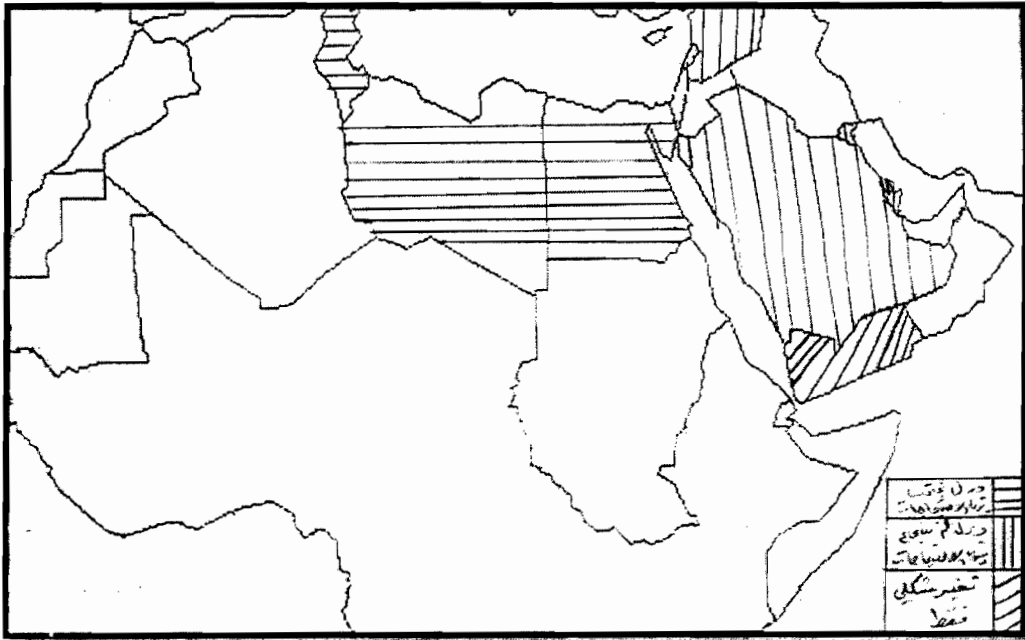
لم تكن ثورة هذا الرجل البسيط ، الباحث عن قوت يومه والمجسد لحال والالام الشعوب التي تعيش في الشرق الاوسط ، بالثورة العادية كما يبدوا للوهلة الاولى التي حصل فيها الحدث . لقد كانت تلك الحادثة بمثابة النار التي سرت في هشيم النظام السياسي المتهالك وفي بنيته الاسرية ، لا في تونس فحسب وانما في العديد من البقاع العربية .

رغم ذلك ربما يتسائل متسائل " ونحن معه " لماذا لم نُثر احداث من هذا القبيل ، شهدتها من قبل العديد من الدول العربية وفي فترات زمنية مختلفة ، مثل ردة الفعل تلك ؟ . هل لان الاعلام اسهم في ايصال صورة هذا الرجل ومعاناته و طريقة احتجاجه على السلطة ، الى مساحات واسعة لم تألفها شعوب هذه المنطقة من قبل ؟ ام ان هنالك ابعاد اعماق تقف وراء تحول هذا الحدث الى اهم الاحداث الجيوبولتيكية لذاك العام . حتى خيل للمرء اننا اما ٩/١١ ايلول من نوع آخر يهز العالم والضمير الانساني الذي نام عن الالام الشعوب وتطلعاتها في الشرق الاوسط ، امام اعطاء توكيل مفتوح للرؤساء بالحكم والتفرد بالسلطة .

اسهمت عملية التراكم في مشاعر الاستياء من رؤية السيد " بو عزيزي التونسي " الى دفع التونسيين للتخلص من خوفهم الذي قاد الى استمرار الرئيس " بن علي " في السلطة لعدة عقود من الزمن . كما اسهم نجاح الثورة التونسية في مسعاها هذا ، في تشجيع العديد من الدول العربية الاخرى على الاقتداء بها ، ودفع شعوبها لتحمل تكلفة الثورة على الحاكم المستبد من اجل غد ينعم فيه الابناء بمستقبل افضل خال من امتداد حكم العائلات الحالية المهيمنة على السلطة .

لذا بدات تترنح العديد من النظم القوية التي لم يتوقع احد سقوطها بهذه السرعة ، فكان نظام مبارك في مصر تاليا لنظيره التونسي في الانهيار امام ارادة الجماهير التي حولت ميدان التحرير كاهم نقطة ارتكاز جغرافي في تحديها للسلطة . ليتبعها بعد قتال عنيف وطويل عملية سقوط الحاكم الليبي معمر القذافي واخيرا تغيير الرئيس اليمني " علي عبد الله صالح " بفعل الاحتجاجات الجماهيرية التي خاضها اليمنيون بشراسة ملفه للنظر بهدف تحقيق مطلبهم المشروع في التغيير . (انظر الخريطة رقم ١) .

خريطة رقم (١) الثورات العربية



وان لم تتجح الثورات بعد في العديد من الدول الاخرى التي حدثت فيها والتي اجتاحتها مايعرف برياح التغيير ، فان تلك الثورات لاتزال بعد تعيش حالة المخاض وهي بحاجة لمدخلات ما تسهم في انضاج ظروف نجاحها ، ومنها تلك التي حدثت في البحرين - سوريا - السعودية . ان نجاح الثورات في الدول السابق ذكرها امام عدم تحقيق البعض الاخر بعد لاهدافه ، يقودنا الى وضع تصنيف جغرافي للانظمة التي تغيرت بشكل فعلي في العالم العربي . وهنا نشير الى ثورات حققت اهدافها في مثل هذا التغيير ومنها " تونس مصر - ليبيا " في حين تشير العديد من المصادر^(١) " التي تنفق معها " بان التغيير الذي حصل في اليمن لم يكن تغييرا جذريا - جوهريا للاطاحة بنظام الحكم الذي لايزال بعد يتحكم ببعض من اوراق اللعب في اليمن وفقا لحسابات اقليمية اسهمت بشكل كبير في تحديد طبيعة التغيير الذي حصل هناك . في مقابل هذا التصنيف هنالك اخر يشير الى الثورات التي لم تحقق اهدافها بعد ، وهذه الثورات تعيش في ازمة حقيقية في دول مثل " سوريا - البحرين - السعودية - الكويت " ، الامر الذي يدعوا الى التساؤل هل هنالك من اسباب اسهمت في بروز هذا النمط الجغرافي - السياسي للتغيير في انظمة الحكم ؟ ام انه حصل بصورة اعتيادية لا تخضع لفكرة التباين المكاني لنجاح او تعثر الثورات ؟ .

ثانياً : التحليل الجغرافي - السياسي لثورات العربية

١-الموقع الجغرافي : لونظرنا الى الموقع الجغرافي للدول التي نجحت فيها الثورات حتى لحظة كتابة هذه الورقة البحثية ، لوجدنا بانها تتركز مكانيا في الدول العربية التي تقع جغرافيا في القسم

وعلى الرغم من ان التوزيع الجغرافي هذا ، لايعكس باي صورة كانت نوعا من الحتمية الجغرافية في علاقتها بنجاح او تعثر النتيجة النهائية للثورات ، الا انه من جهة يعكس حقيقة تشير الى ان الدول الاقرب جغرافيا من اوربا ، كانت اكثر نجاحا في ثوراتها من تلك الدول التي تقع بعيدا عنها . وهنا يمكن للمرء ان يضيف لعنصر التقارب الجغرافي وما يحمله من دلالات ثقافية، دورا في نجاح تلك الثورات . خاصة وان البعض منها ، كما هو الحال بالثورة الليبية، قد اعتمد بشكل كبير على اداء دول حلف الناتو وقواعده الموجودة في البحر المتوسط، في المساهمة في انجاح تلك الثورات. وما يعطي للدور التركي في حلف الناتو عنصرا مضافا في هذه المعادلة، اذ ان اغلب الثورات التي نجحت او تلك التي لازالت بعد مشتعلة "كما في سوريا" تقع جغرافيا ضمن نطاق التأثير التركي، فهي اما على تماس حدودي مباشر معها او على تواصل جغرافي معها عبر البحر المتوسط . ينظر الخريطة رقم (١).

الموقع الجغرافي لتركيا من الدول التي تغيرت نظمها السياسية مصر - ليبيا - تونس ومن المضطربة اوضاعها " سوريا



من جهة أخرى ، لو امعنا النظر في الامتداد المكاني لهذه المنطقة لوجدنا انها تواجه جغرافيا السواحل الاوربية ، حيث يعد المسطح المائي المعروف بالبحر المتوسط الفاصل الطبيعي الرئيسي بينهما . وبين الطرفين هنالك مشاكل عديدة منها الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي - العربية باتجاه اوربا ، ومنها ايضا تصدير التطرف . لذا فاذا ما نجحت تركيا في اعادة ترسيخ نموذجها على المدى البعيد ضمن هذا النطاق الجغرافي ، الذي كان يوما ضمن الحدود الجغرافية - السياسية للامبراطورية العثمانية ، فانها بذلك ستطمأن مخاوف الاتحاد الاوربي في التقليل من حدة تلك المشكلات وبالذات منها تلك التي لها علاقة بالتطرف وبالعمليات الارهابية التي تتخوف منها الدول الاوربية . وتشعر بان قربها الجغرافي من تلك الدول ، هو بمثابة جوار سيء يهدد استقرارها وامنها .

١. السكان :

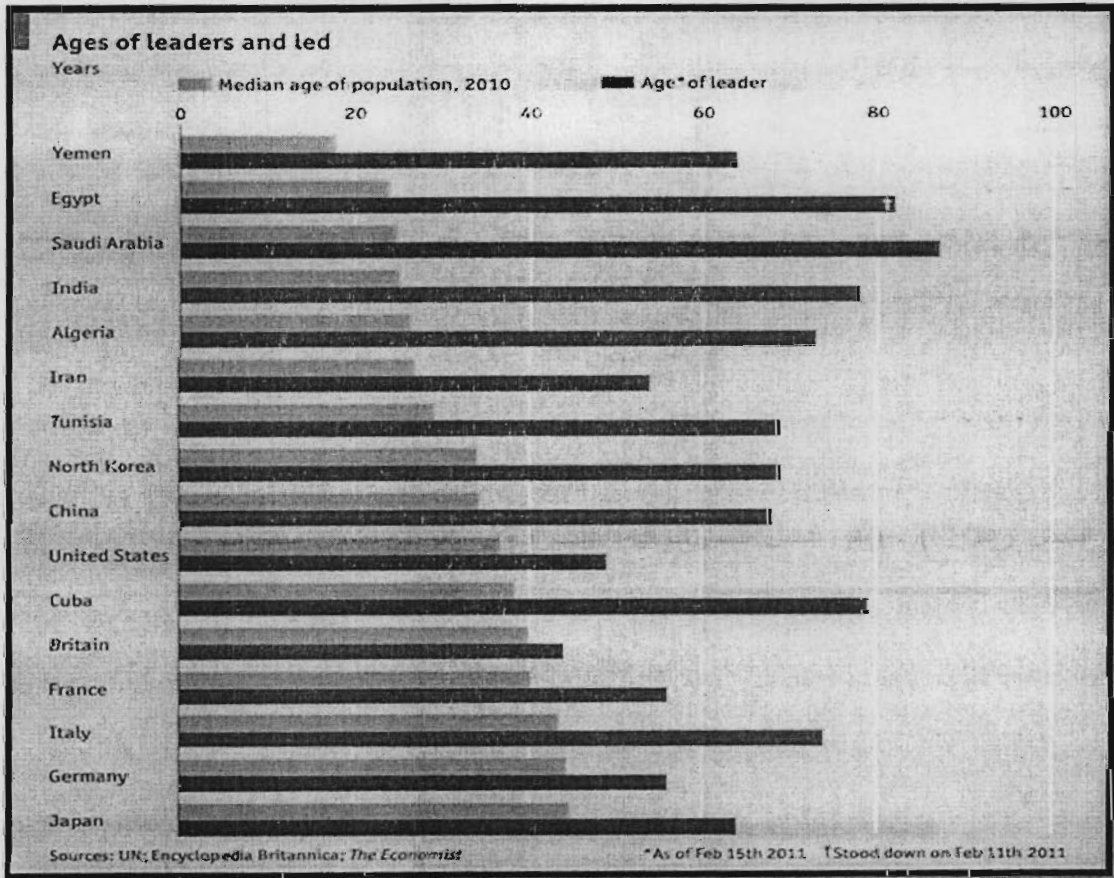
لقد دأبت الدراسات الجغرافية على اعتبار السكان من بين العوامل المهمة التي لها اثار سياسية غير محدودة . وذلك على اعتبار ان الطبيعة الديناميكية للسكان تمثل عنصرا اساسيا في مشكلات الجغرافيا - السياسية^(٢) . وهو تماما ما ينطبق على الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت العديد من الدول العربية التي تميزت معظمها بكونها دول ذات كثافة سكانية عالية ، بالاضافة الى ارتفاع معدلات البطالة . كما تمتاز بعجز الدولة فيها عن الموائمة ما بين سوق العمل و مخرجات النظام التعليمي ، مما ساعد في رفد عامل البطالة بجيوش من المتعلمين وحملة الشهادات ، ممن تبذرت احلامهم وتراجعت طموحاتهم بسبب الاهمال الحكومي المتعمد لهم . ناهيك عن ماتعانيه العديد من الدول العربية من ازمات اقتصادية " باستثناء الدول النفطية منها طبعاً " ساهمت في تاجيح مستوى مشكلات اضافية اخرى كازمة السكن والغذاء والمياه ، ومارافقه من ازمات اجتماعية اصابا المجتمع في عقر داره . وهو ما حصل بالذات مع المجتمع المصري الذي وصفت ثورته بانها " ثورة العشوائيات " التي يمكن تكرار اسبابها مستقبلا في العديد من الدول^(٣) . وفي ذلك دلالة واضحة على حجم الضغط الذي تمارسه المشكلات السكانية على المجتمع والدولة معا وكيف تحولت الى قنبلة موقوتة انفجرت في اول ظرف مناسب لها في مصر وتونس تحديدا . في حين تجهد دول الخليج بشكل خاص من اجل ايجاد السبل التي تتيح لها امكانية ايجاد حلول تبعدها عن خطر تفجر هذه الازمة في دولها .

لقد بدأت العديد من الدراسات المعاصرة تبدي اهتماما بقضايا جوهرية في هذا الصدد ، وهي

ذات علاقة بالعامل السكاني . (ينظر الملحق رقم ١)

في ظل هذا التوجه بدأت المقارنة تتزايد وفقا لهذه المؤشرات ، ما بين الدول العربية وغيرها من دول العالم ، ومن ضمن هذه المؤشرات يوجد ما يشير الى العلاقة ما بين عمر النظام الحاكم ومتوسط عمر الشعب ، حيث يتضح بان الدول العربية التي اجتاحتها الاحتجاجات تقع في مقدمة الدول التي يطول فيها عمر الحاكم عن متوسط اعمار الشعب وبالشكل الذي يقود الامر احيانا الى ان تنتهي وتنسحق اجيال ويبقى الحاكم صامدا في مكانه ، بالمقارنة مع حالة التغيير المستمرة التي تشهدها هذه العلاقة عند المقارنة بالدول غير العربية (ينظر

الشكل رقم ١) . وهو عامل تتشارك فيه اغلب الدول العربية بشكل متقارب .



٢. استخدام الانترنت

يعتبر استخدام الانترنت في عالم اليوم من بين العوالم التقنية المهمة التي لم تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل بشكل كبير في مجال الدراسات الجغرافية . وتأتي اهميته عبر اعتبار هذا العامل التقني بانه يقع ضمنا في اطار الجوانب البشرية التي يهتم الجغرافي بدراستها بشكل كبير . خاصة وان برامج التواصل الاجتماعي التي توجد في العديد من المواقع الالكترونية ، يمكن ان تتحول الى

مصدر مهم من مصادر التنظيم المكاني للنشاط السياسي . وهو ما حصل بالضبط مع اغلب الثورات العربية التي وصفت في الكثير من الدراسات على انها ثورة للفيس بوك ، وهو ما قاد البعض الى الكتابة عن هذا الامر بالقول " عددا قليلا من المحللين جادل بان الفيس بوك والتويتر تعتبر اسبابا للتحويلات الاجتماعية ، فهي مجرد ادوات . الا اننا نقع في خطأ كبير حين نهمل الكيفية التي اسهمت بها الادوات في تشكيل الوعي ... ان الفيس بوك يمثل فهما مختلفا بشكل كلي للمجال العام والخاص "(٤) .

في دراسة حديثة عن تزايد اعداد مستخدمي شبكة الانترنت في العالم اشير الى ان اعداد المسجلين في مواقع التواصل الاجتماعي في تزايد مستمر حيث بلغ اعداد هؤلاء ٤٨٩ مليون في العام ٢٠٠٨ وتضاعف الى ٩٠٧ مليون في العام ٢٠١١ ويتوقع له ان يصل الى مليار و خمسة ملايين مستخدم في نهاية ٢٠١٢ . وفيما يتعلق بالعالم العربي يشار الى ان هنالك اعدادا متزايدة من الشباب ينخرطون في مواقع الفيس بوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي حيث وصل عددهم الى ٢٧ مليون شخص . وهذا الامر ذو علاقة بالتركيبة الديموغرافية للعالم العربي ، اذ اشارت دراسة اعدت من قبل كلية دبي للإدارة الحكومية الى ان اغلب اعمار هؤلاء المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي تقع بين ١٥ - ٢٩ (٥) . ينظر الشكل رقم ٢



من المعروف جغرافيا بان هذه الفئة العمرية هي الفئة الشابة (الاكثر نشاطا اقتصاديا واجتماعيا) التي يمكن لها ، اذا ما اعدت جيدا ، ان تصبح مصدر الاستثمار الحقيقي لمستقبل الشعوب . لذا

وفي ظل ما تعانيه مجمل الدول العربية من اوضاع تجعل مثل هذا المستقبل قاتما في اعين هؤلاء الشباب ، نجدهم تمكنوا عبر المواقع تلك من تنظيم افكارهم وتشجيع المجاميع التي انشؤها ، من اجل المشاركة في الثورات التي قادها بالاصل شخصيات ذات باع طويل في هذا المجال ، الى الامر الذي وصل بها الى استخدام هذه المواقع في تنظيم حركة التظاهرات بعيدا عن رقابة الدولة واجهزتها الامنية .

ولاجل تحليل ماحصل من تغيير في بعض النظم السياسية مقارنة بغيرها من النظم ومدى علاقة ذلك باستخدام الانترنت والفيس بوك تحديدا ، نشير الى الحقيقة التي تؤكد بان مصر تأتي في مقدمة الدول العربية من حيث مستخدمي الفيس بوك فيها ، حيث يصل عددهم الى ٩,٣٩١,٥٨٠ مستخدم من مجموع السكان فيها البالغ ٨٢ مليون نسمة . في حين يصل عددهم في تونس الى ٢,٧٩٨,٥٦٠ من اصل ١٠,٦٢٩,١٨٦ وفي ليبيا الى ٣٩١,٤٨٠ من اصل ٦,٥٩٧,٩٦٠ . الامر الذي يعني بان استخدام الفيس بوك كان من بين اسباب قيام وربما نجاح الثورة في اهم دولة من بين هذه الدول وهي مصر .

بالمقابل فان الدول التي لم تشهد ثورات على غرار تلك التي حدثت في مصر ، لايعني بانها لم تستخدم الفيس بوك وبقية مواقع التواصل الاجتماعي فالسعودية تأتي بالملاتبة الثانية بعد مصر في استخدام الفيس بوك وكذلك الامارات ، الان ان الوضع في الاخيرة مختلفة تماما عن غيره من الدول . كما ان الوضع السعودي يمتاز بخصوصية جيوبولتيكية لدى القوى الغربية ساهمت في تحجيم اثر مستخدمي الفيس بوك في تفعيل حجم ثورتهم هناك . الامر الذي يعني بان العامل الجغرافي لوحده ليس عاملا حاسما في قيام ونجاح الثورات . الا انه يبقى عاملا محوريا ، اذ بدونه تبقى السياسة عاجزة عن القيام بدورها .

٣. التركيبة المجتمعية

يعد هذا الموضوع من الموضوعات الجديدة التي بدأت تشهد تزايدا في تأثيراتها السياسية والمجتمعية في عالم اليوم خاصة في المنطقة العربية حيث تعيش مجتمعات بشرية مختلفة في تركيبها القومية والدينية والمذهبية . لذا بدلا من ان تتحول هذه السمة الى ميزة للتعايش السلمي ، فانها تحولت الى اهم مصدر من مصادر الضعف في الجغرافية - السياسية للدول العربية . وذلك بسبب فشل السياسات المتبعة منذ عقود من الزمن في التعاطي مع هذا التنوع . الامر الذي جعل من القوى الدولية والاقليمية تتعامل مع هذا الملف بطريقة استغلالية لاثارة الفتن والاضطرابات في اقسى انواع التطبيق للجيوبولتكس بمفهومه المعاصر^(١).

وفي اطار تزايد حدة الشحن الطائفي في العديد من الدول العربية ، فان هذا الامر يعد مصدرا للنزاع في ٥ دول عربية من مجمل ال ٢٢ دولة وهي تضم جغرافيا كل من العراق - لبنان - البحرين - الكويت والسعودية فضلا عن اليمن بطريقة اقل وذلك اعتبارا من العام ٢٠٠٣^(٧). والسبب في ذلك بحسب ما تتفق عليه العديد من الدراسات يعود الى الدور الخارجي وبالذات منه المتمثل بالاحتلال الامريكي للعراق^(٨).

في اطار العلاقة مابين نجاح حركة الاحتجاجات الشعبية في " تونس - مصر - ليبيا " بشكل خاص وموسوعة الصراع المذهبي السني - الشيعي المستحكم في طبيعة التفاعلات السياسية الجارية في البلدان التي تم الاشارة اليها سابقا باعتبارها الاطار المكاني الذي ترسم فيه هذه المشكلة اكبر من غيرها ، نجد بان الدول العربية الواقعة في الشمال الافريقي لا تعاني منها بذات الحدة ، فهي حتى وقت قيام الثورات فيها لم تكن تعرف تمزقا مجتمعيا قائما فيها على اساس القومية او الدين او المذهب ، وهو ماسمح للحركات الاحتجاجية بعدم التشتت ، كما لم يسمح للسلطة الحاكمة في تلك الدول من ان تمارس استغلالها لنقطة الضعف هذه في البنية المجتمعية للسكان . في حين اننا وجدنا بان مثل هذه الحركات الاحتجاجية لم تحقق اهدافها في الدول الاخرى وبالذات في السعودية - البحرين او في سوريا الان ، والسبب يكمن في شدة الانقسام الطائفي في المجتمع ، مما قاد الى امكانية السلطات بالعمل على تاليف فئات المجتمع ضد بعضها البعض ، لتتحول الاحتجاجات الى نوع من الصراع الاهلي الذي يقع بالنتيجة في خدمة الحكام الذين تخلصوا من ضغط لحظة الاحتجاجات تلك على مكانتهم في الحكم . وهي اشارة واضحة لكيفية التفاعل بين العامل الجغرافي وردة الفعل السياسي من قبل الحكومات تلك ، في وقت كان يتوجب فيه على المحتجين في تلك الدول الابتعاد عن اي شكل من اشكال التوتر الطائفي لانجاح ثوراتهم هناك .

هنا ربما يجادل البعض بان مصر اليوم تعاني صراعا بين الحين والآخر بين المسلمين والاقباط ، وهو امر صحيح . لكنه من جهة لم يكن بهذه الحدة التي هو عليها اليوم مقارنة بفترة اندلاع الثورة . كما انه لا يقارن بمسالة الانقسام المجتمعي طائفيا بفعل الممارسة السياسية للسلطة في الدول الاخرى التي لم تحقق فيها الاحتجاجات غايتها بعد .

٤. مساهمة الجيش في قمع المتظاهرين :

يعتبر الجيش الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها انظمة الحكم في البلاد العربية لادامة بقائها في ادارة البلاد وفي توريث الحكم فيما بعد للابناء . وهو ماجعل من النظم الحاكمة في العديد من

الدول العربية لا تأتمن تسليم قيادة الجيوش الى خارج الدائرة المقربة منها ، بل يلجأ غالبية منهم الى ايلاء مهمة قيادة الجيش للقارب ، هذا ناهيك عن ان غالبية من رؤساء الدول العربية هم بالاصل عسكريون قامون بانقلابات دموية سيطروا من خلالها على المؤسسة العسكرية والامنية فيما بعد ، لتساعدهم تلك الخطوة في تحقيق مزيد من السيطرة على المجتمع . الامر الذي قاد العديد من الباحثين الى التاكيد بعدم وجود خط فاصل بين الانظمة الحاكمة واجهزتها العسكرية والامنية^(٩).

ان عملية تحييد اي دور سلبي يمكن ان يقوم به العسكر ضد الثورات العربية ، يعد احد اهم المرتكزات الضامنة لنجاحها . وهو ماقدنا الى القول " ان ثورة الياسمين استثناء في العالم العربي فهي تمتاز بوجود طبقة وسطى قوية تم بنائها اعتمادا على اقتصاد غير قائم على النفط . ثورة لدى ابنائها مستوى عال من التعليم ومزيد من التساوي في الحريات بين الرجال والنساء . فضلا عن انها ثورة شعب لديه جيش امتاز ببقائه خارج اطار السياسة"^(١٠) . وهو ذات الامر الذي حدث بشكل مشابه مع مصر التي استجاب فيها الجيش لقوة الجماهير ومطالبهم العادلة في التغيير ، وكذا حصل مع ليبيا التي لم يكن بالامكان الاطاحة بحاكمها لولا استمرار عملية الانشقاقات التي طالت كبار القادة العسكريين في الدائرة المقربة من القذافي ذاته .

بالمقابل هنالك راي مهم لابد ان نأخذه بنظر الاعتبار عندما نحلل هذا الدور، فهناك من يشير الى ان الدوائر العسكرية عادة ماكانت تطيح بملوك لتتصب اخرين . وهو ماجعل البعض يتشكك في الدور الذي يمارسه كبار القادة العسكريين في مصر بالقول " ان الدور الذي اسند الى المجلس العسكري بقيادة المشير طنطاوي يحمل شبهة الحيلولة دون سقوط النظام بالكامل ومنع الثورة من الاستيلاء على السلطة بحيث ان المجلس هو الذي يحكم ... وهو مادعى شباب الثورة الى التمييز بين الجيش كمؤسسة وطنية وبين المجلس الاقرب الى رمز الثورة المضادة"^(١١) . وهو ماقاد الى استمرار حالة التآزم حتى اليوم في الداخل المصري واذعان المؤسسة العسكرية لصوت الشارع ، بهدف الابقاء على هيئته شعبيا باعتباره الداعم للثورة في مصر .

الصورة تبدو مغايرة تماما حين نقارن وضع الجيش وهيمنة الاسرة الحاكمة عليه وبالتالي موقفه من حركة الاحتجاجات التي اجتاحت دول اخرى في المنطقة من بينها السعودية - البحرين واليمن . اذ ان الاخيرة لايزال ابناء واقرباء الرئيس السابق يسيطرون فيها على اهم المناصب العسكرية في البلاد . اما في سوريا التي تشهد حركة احتجاجات شعبية قوية منذ قرابة العام ، فلا زالت اسرة الاسد التي تمسك بزمام القوة والوحدات العسكرية تعول في مواجهة تلك الحركة الاحتجاجية

، على تماسك العائلة والجيش معا . وهو امر مهم لابد من اخذه بنظر الاعتبار ايضا عند محاولة تفسير مايجري من نجاح او تعثر لمشروع التغيير هنا وهناك في الدول العربية . مما يعني باننا يمكن ان نعتمد هذا المؤشر للدلالة على مايمكن ان يطرا من تغيير في خريطة النظم السياسية العربية مستقبلا في الدول التي لازالت بعد تعيش الصراع بين السلطة الحاكمة والجماهير الثائرة .

٥. الدور الامريكي :

يعتبر الدور الامريكي من بين العوامل الجيوبولتيكية المنشطة لنجاح او فشل حركات التغيير في مسعاها لتغيير الانظمة الحاكمة . خاصة وان هذه الدولة لديها القدرة الدبلوماسية والامكانيات الاقتصادية والنفوذ الواسع ، الذي يتيح لها ان تمارس شتى انواع الضغوطات للعمل باحد الاتجاهين ووفقا لما يخدم مصالحها بعيدة المدى في العالم العربي بشكل خاص .

يشار في هذا الصدد الى ان الادارة الامريكية وبالذات بعد احتلالها للعراق وما واجهته من مشكلات كبيرة فيه ، بدأت تعيد النظر في ستراتييجياتها المراد تطبيقها في المنطقة . فبدلا من الاستمرار في مشروع التغيير الذي تبنته وزارة الدفاع على الصيغة العراقية ، بدأت وزارة الخارجية الامريكية ومنذ عهد كوندليزا رايس بالترويج لمفهوم التغيير السلمي دون تدخل امريكي مباشر . وهو ذات المشروع الذي طورته هيلري كلنتون في سنوات ادارتها لهذه الوزارة التي تبنت المشروع الخاص بهذا التغيير . وهو لا يعني بالضرورة الطعن بالشعوب التي ناضلت من اجل التغيير ، بقدر مايعني بان الادارة الامريكية وحلفائها قد استغلوا الظروف الضاغطة في العديد من الدول العربية ، لتعمل اما على تشجيع التغيير او على العكس توفير كل اشكال الدعم المادي والعسكري لحكومات اخرى لادامة بقائها في الحكم ، رغم استبدادها وتسلطها .

في هذا الصدد اشارت احدى الدراسات الى ان ادارة اوباما تعمل على وضع استراتييجية للشرق الاوسط من اجل الحفاظ على من اسمتهم بالحلفاء العرب المستعدين لاجراء الاصلاحات في السلطة واشارت الى ان ادارة اوباما ترى ان مطالب الشعوب العربية بالديمقراطية لن تلبى على الفور ... وصرحت السفارة الامريكية في القاهرة الى ان حكومتها قامت خلال ٣ اشهر بعد الثورة بالعمل على انفاق ٤ مليون دولار لدعم التحول في مصر^(١٢) . ويأتي ذلك لاعتبارات جيوبولتيكية تتعلق بموقع ومكانة مصر في العالم العربي . في حين سيسمح لها ماقامت به من تغيير للنظام الليبي بالعمل على القضاء على اي حاكم رافض لاستضافة ما يعرف بالقيادة العسكرية الامريكية لافريقيا . وذلك على اعتبار ان ليبيا كانت من بين اهم الدول الراضية لهذا الامر [في حينه]^(١٣) . في حين ستهيا لها فرصة انهيار نظام بن علي في تونس وصعود الاسلاميين

هناك مع مرافقه من صعود واضح لنجم الاسلامين ايضا في المغرب ، امكانية الضغط على الجزائر التي بعد لم تبدي ردود فعل متناغمة مع المصالح الامريكية بالكامل .

في مقابل ذلك كانت ادارة اوباما تقف موقف المتفرج من العديد من الازمات التي شهدتها حركات الاحتجاج العربية في دول اخرى وبالذات منها في دول مجلس التعاون الخليجي ، مما يعني بان امريكا ازادت على اقل تقدير العمل على انتهاء زمن المد القومي الذي شهدته دول محورية مثل مصر - العراق - سورية وليبيا والتخطيط لمرحلة جديدة تشهد صعود تيارات جديدة في المنطقة.

ثالثاً : التحليل الجيوبولتيكي لخريطة السياسية الجديدة في العالم العربي : بروز المحور الخليجي - التركي :

لم تكن سياسة المحاور بالامر الجديد في تفاعلات الاحداث في مجمل منطقة الشرق الاوسط وفي كل العالم العربية من مشرقه الى مغربه . وفي ظل هذه المحاور كانت هنالك فترات استقرار وايسا فترات اخرى للاضطراب بحسب ما تطرا على هذه المحاور من تطورات وتغيرات تساهم في تدعيم توازن القوى او انعدامه .

يشير البعض الى ان فكرة المحاور الاستراتيجية في العلاقات الدولية لمنطقة الشرق الاوسط ، قد تنبه لها الجغرافي المصري جمال حمدان الذي اشار الى وجود محاور ثلاثية الاضلاع في المشرق العربي تضم دمشق - بغداد - القاهرة ، وفي المغرب العربي تضم الجزائر - تونس - المغرب ، وفي مجمل المنطقة تضم القاهرة - انقرة - طهران^(١٤).

في حين يشير السيد احمد داود اوغلو ، الذي يُسحر هو الآخر بجيوبولتيكا المحاور ، الى اهمية ومركزية هذه المحاور في التفاعلات السياسية في المنطقة ، والى الحد الذي وصل به الى صياغة نموذج جيوبولتيكي نستدل من خلاله على وجود او عدو وجود التوازن بين قوى هذه المحاور . وفي هذا الصدد يقول في مؤلفه الشهير " العمق الاستراتيجي " عن هذه القضية التي يؤكد فيها على " تاريخية ومكانة مثلث القوة الاقليمية الاتي (تركيا - ايران - مصر) ، وعادة ما يوجد مثلث فرعي ذو علاقة بهذا المثلث الرئيسي في المنطقة اركان اضلاعه الاساسية هي العراق - سوريا - والسعودية ، ومثلث اخر اقل تأثيراً هو لبنان - سوريا - وفلسطين . وعادة ما تقوم التحالفات فيه لادامة مرحلة من السلام او الحد من تمدد الصراع في الاقليم ، عبر تحالف دولتين في المثلث الاول مع واحدة من الثاني واثنين من الثالث وفقاً لصيغة ٢ + ١ + ٢ ، في مقابل صيغة اخرى هي ١ + ٢ + ١ لبقية الدول ، على ان الصيغة الخاصة بتحالفات المثلث الاول والثاني هي الاكثر اهمية من دور المثلث الثالث الذي عادة ما تتسم دوله بعدم الثبات في انضمامها او انسحابها من الاحلاف ، وربما يعود ذلك الى صغر حجمها وقلة مواردها وبالتالي ضعف تأثيرها في طبيعة

الاحلاف ، مما يجعلها تبحث عن مكاسب من هذا الطرف ومن ثم من خصمه والادلة على ذلك كثيرة ، ومما يجعل ايضاً موقفها في التحالفات مثيراً للشكوك من جهة ومثيراً لتباين وجهات النظر من جهة اخرى^(١٥). وهو بذلك عادة مايركز " تركياً " على محورين يرسمان تفاعل الاحداث في الساحة التي تؤثر عليها تركيا وتتأثر بها بشكل كبير . على ان ذلك لا ينفي ان تركيا عمدت مؤخراً الى تأمين اضلاع المثلث العربي في افريقيا عبر بث كل اشكال الدعم لحركة الاخوان المسلمين في دولها .

في الساحة الجغرافية التي تمثلها المحاور الثلاثية الاضلاع الاخرى وجدنا بانه في الوقت الذي كان يخشى فيه من ان تقوم ايران بالعمل على استغلال الاحتجاجات الشعبية في البحرين واليمن وبما يضر بال سعودية ، كان هنالك توجه لتأمين هذا العمق الاستراتيجي لها من قبل الدول الحليفة كتركيا وامريكا ، في المقابل كان هنالك ردة فعل قوية باتجاه سوريا من قبل جميع القوى المعادية للحلف الذي تتخبط فيه سوريا ، لارباكه وبث عناصر الضعف فيه ، وهو ماقاد الى هذه الازمات التي نشهدها فالمنطقة لازالت بعد لن تهدأ وهي مقبلة على مزيد من الازمات ، بسبب الاضطراب الذي حصل في توازن القوى الحالية فيها .

للدلالة على ماتقدم يشار الى ان صحيفة الإيكونوميست اقترحت قبل سقوط مبارك النموذج التركي كأفضل الحلول لتجاوز أزمة النظام المصري^(١٦).

المؤكد أن التقارب الخليجي التركي يعكس توافقاً في المصالح ويشكل محورا محتملا بمواجهة سياسات إيران في سوريا والعراق في ظل تطورات الأوضاع في البلدين، وهو يأخذ ثلاثة أبعاد، جزء له علاقة بسوريا والعراق والتعامل مع إيران وهذا مهم جداً، وجزء له علاقة بالبعد الدولي فيما يتعلق بموقف روسيا من سوريا، وجزء يخص الطرفين كاتفاقية التجارة الحرة"، فقد استيقظت أنقرة فجأة ووجدت أن لها مصالح اقتصادية كبيرة مع الدول العربية والخليجية تحديداً^(١٧).

قبل بداية الربيع العربي كان هنالك نوع من التراجع في العلاقات التركية - المصرية فيما يتعلق بمن هي الدولة القائدة في الاقليم . الا ان انهيار نظام مبارك عجل في وتيرة التعاون بين البلدين حيث ارتفعت الاستثمارات من ٣,٧ بليون دولار الى ١٠ بليون . بالاضافة لذلك وجدت زيارة اردوغان الى الدول العربية التي مر بها الربيع ترحيبا كبيرا وكان موضوعها الاساس هو التعاون المصري - التركي ، مما يعني بان النقطة الاساسية التي يتم التركيز عليها اليوم هي

الوحدة العربية - التركية سياسيا واقتصاديا . الامر الذي جعل الحكومة التركية تبدأ بالعمل على دعم الاخوان المسلمين^(١٨).

الا ان ماتحاول العديد من المصادر اغفاله في هذا الصدد يتعلق بحقيقة اخرى مغايرة . فاولا كان هنالك تراجع للقبضة الحديدية لنظام مبارك وتهالك لدور الدولة الهرمة اصلا ، الامر الذي جعل من الشعب المصري ينظر بعين الريبة والشك لهذا النظام . من جهة اخرى وفي دراسة استطلاعية قامت بها احدى المؤسسات الغربية في مصر ، وجد بان حزب الله اللبناني ورموزه القيادية يشكلون مصادر قيمية مهمة لدى الشباب المصري . وهو مايعني دق ناقوس الخطر على المصالح الامريكية في مصر مستقبلا ، امام تنامي مساحة التأثير الذي يمثله نموذج هذا الحزب . وهو مايجعل براينا امريكا تحرك الدور التركي بهذه القوة في مصر وتضغط على مبارك لترك السلطة وتسليمها للعسكر والاخوان المسلمين ، ليحكموا على غرار تجربة حزب العدالة والتنمية في هذه الدول التي تشمل مصر وتونس وليبيا ، بهدف تحويل هذه الصيغة الى عنصر مواجهة لامكانية تغلغل النموذج الايراني في هذه المناطق . لذا وجدت امريكا في من كانت تسميهم بالاعداء الثقيلين لها على مدى عقود ، بانهم الحلفاء الجدد الذي يتولون مهمة موازنة اي خلل يقود الى مزيد من الجاذبية للنموذج الذي يمثله حزب الله وايران في هذه الدولة " مصر " بشكل خاص .

وفي ذات السياق نجد بان تركيا وعلى الرغم من كونها كانت لديها علاقات اقتصادية قوية مع ليبيا خلال فترة حكم معمر القذافي حيث كان يعمل هناك اكثر من ٢٥٠٠٠ مواطن تركي وصفقات مشتركة تقدر ب ١٨ بليون دولار ، فان تركيا قامت بدعم التدخل الذي قام به حلف الناتو للاطاحة بالقذافي والاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وتوفير الدعم لثوار ليبيا^(١٩).

وهو ما سجل ايضا زيارة القادة الاتراك الى ليبيا كاول قادة تطأ اقدامهم الارض الليبية بعد سقوط القذافي ، في اشارة الى حجم الثقل الذي ترمي به تركيا في تلك الدول. وهو ماكان ممكنا حصوله دون غطاء خليجي مارست فيه قطر الدور الاكبر لوجستيا ومعنويا وماليا . وهو ما ترجم فيما بعد عبر اولى الصفقات التي وقعت مع قادة ليبيا الجدد في المجال النفطي ، والتي استأثرت بها قطر - تركيا - فرنسا - امريكا - بريطانيا ، واستبعدت منها الصين وروسيا كشكل من اشكال العقوبة لها على موقفها من الاطاحة بالقذافي .

فيما لو نظرنا الى الدور الذي مارسته تركيا ازاء الازمة البحرينية في قلب مجلس التعاون الخليجي وكذلك في غض النظر عن ردة الفعل السعودية تجاه مطالب الاصلاح فيها ، لوجدنا حجم

الازدواجية التي تتعامل بها مع القضايا الخاصة بالتغيير في المنطقة العربية . فازاء الاوضاع الجارية في البحرين، التي بدأت حدة توترها بالتصاعد عبر التدخل المباشر لواحدة من القوى المهمة في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية وعبر ارسال قوات درع الجزيرة وفي ظل التنافس الواضح المعالم مع ايران، بدأت السياسة الخارجية التركية بالتوجه لاستغلال فرصة لعب دور الوسيط في حل الازمة الناشبة هناك من منظور الرغبة في ايجاد طرف محايد بين الجماهير والقيادات الحاكمة في ذلك البلد من جهة، ولإنهاء التوتر والخروج من عنق الزجاجة الذي هو فيه اليوم بفعل التنافس الاقليمي من جهة اخرى^(٢٠). وهي ردة فعل ارادت فيها تركيا التقليل من حدة الدور السعودي الذي عادة ما يتعاطى مع السياسة من منظور اسلامي - مذهبي صرف بالتزامن مع طريقة التعاطي الايرانية ، لذا وجدت بان الضرورة تحتم عليها تامين دول مجلس التعاون الخليجي من نار الفتنة المذهبية وكذلك ابعاد شبح اي اضطراب في اي ساحة قريبة منها وكذل بالنتيجة عن اراضيها التي لا تخلو من مثل هذه الحالة المذهبية . لذا نجد البعض يؤكد على ان حزب العدالة والتنمية لا يتعاطى مع الشأن السياسي من منظور اسلامي ، بقدر ما يتعاطى معها من منظار المصلحة العليا لتركيا^(٢١) .

الحصيلة النهائية لمجمل ما تقدم تشير الى ان الخريطة السياسية للنظم العربية بعد لازالت في طور التشكل والتغيير المستمر في ظل محاولة نقل الثقل الجيوبولتيكي المؤثر تاريخيا من محور بغداد - دمشق - القاهرة ، باتجاه محور الرياض - الدوحة - انقرة الذي يروج لفكرة الحكم الملكي وانعاشها في كل الدول او عبر نشر نموذج الاسلام السياسي على شاكلة حزب العدالة والتنمية وحكم العسكر في تركيا .

وكرؤية متأنية لما يجري اليوم ، يمكن للمرء القول بان التغيير المفترض للحكم في سوريا وبالطريقة التي تريدها دول هذا المحور ، سوف تقود المحور الاخر الى تفعيل كل الصيغ الممكنة واستغلال كل نقاط الضعف التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة وان الكثير من الباحثين والمفكرين قد بدوا يتحدثون عن عمق ازمة الهوية في هذه الدول وعن مشكلة ادارة التنوع المذهبي فيها ، وهي مشكلات مزمنة تراكمت تاريخيا وفشلت في معالجتها الحكومات الملكية التي كانت ولا تزال تحكم هناك منذ عقود طويلة من الزمن ، وهو ما يجعلنا نتوقع حصول مشكلة في احدى دول مجلس التعاون الصغيرة ، ليكون بمثابة البداية لانهيئات اكبر . الامر الذي يفسر محاولة السعودية اجبار كل قيادات مجلس التعاون التفكير بطريقة واحدة والشعور بتهديد واحد . وتأتي الخطوة السعودية تلك من خلال ايمانها بفرضية الدومينو التي تشير الى ان سقوط احد

الانظمة الحاكمة هناك او تغيير نمط ادارة الحكم في اي دولة من دول مجلس التعاون سيعني بالنتيجة تغيير تدريجي سيطل بقية الأنظمة . وهو ماأكده الباحث الشهير هارم دبليه المختص بالجغرافيا - السياسية حين اشار لهذه الفكرة في مقالة له بعنوان الجغرافيات المتغيرة " نظرية الدومينو والربيع العربي " .

الرؤية التي تم الاشارة اليها تمحورت الكثير من مرتسماتها لدى البعض من المفكرين والاكاديمين ، ممن غلبوا البعد التجريدي في مناقشة الاحداث على البعد العاطفي الممزوج بالميول الدينية والقومية والمذهبية . وهو ماقاد البعض [في واحدة من اهم المجالات العربية ذات التوجه القومي وهي مجلة المستقبل العربي] الى لقول " اخشى ما اخشاه ان تتحالف انظمة الخليج لمحاصرة موجة التغيير في العالم العربي ، فتعاقب تلك الثورات وتخنقها ماليا وسياسيا . اما داخليا فانها قد تبادر الى اتخاذ اجراءات قسرية امنية او تتبنى حولا تلفيقية معيشية من دون تبني التغيير الجوهرى في النهج السياسي الحالي ... " (٢٣). ومما يعزز هذا التخوف الحقيقة التي تشير الى ان الخسائر الاقتصادية التي تولدت عن الربيع العربي في دول مصر - تونس - ليبيا - سوريا والبحرين ، قد وصلت الى قرابة ٦٦ مليار دولار فضلا عن الخسائر في الارواح وفي البنى التحتية والشركات الاستثمارية ، في مقابل صورة معاكسة تماما مع الدول الاخرى التي حققت زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي ، كما هو الحال بشكل خاص مع السعودية والامارات [وقطر] (٢٤) . التي تحولت الى عنصر جذب سياحي واستثماراتي مهم بفعل الاستقرار الذي تمتعت به في الوقت الذي كانت تضرب فيه الاحتجاجات الدول الاخرى . وما يجعل الامر اكثر سوء تلك الحقائق التي تشير الى رعاية تركيا - السعودية - قطر بشكل خاص للعديد من مصادر الاضطراب في تلك الدول . الامر الذي قاد البعض الى الى طرح السؤال التالي العميق في مغزاه ودلالاته " هل ستعمل السعودية على قتل الربيع العربي ؟ " .

الغاية :

ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي ، بدا يثير العديد من التحفظات في ظل دخوله الى ميدان الصراع والمصالح ، حتى البعض يتحدث عن جدوى هذا الذي سمي ربيعاً طالما انه خلف كل هذه التركة وكل هذا الاضطراب ! .

لايمكن للمرء ان يشكك بالمطالب المشروعة للمحتجين اينما كانوا ، الا ان استغلال القوى الاقليمية والدولية لهذه اللحظة التاريخية في حياة العالم العربي ، هو الذي قادنا الى طرح الاسئلة الخاصة بالتحليل الجغرافي - السياسي لخريطة النظم العربية التي طالتها رياح التغيير تلك . والتي

اتضح من خلالها ان مسألة تغيير تلك النظم ، وان تم بارادة داخلية في كثير من الاحيان او بمساعدة من الناتو ، لم يكن تغييرا اعتباطيا ، بل ان له دلالات غابت عن التحليل في الكثير من الدراسات السياسية البحتة . لذا حاولنا ان نسلط الضوء ، وان بشكل مبسط ، على الابعاد الجغرافية - السياسية الخاصة بما جرى ويجري في العالم العربي .

لا يمكن للمرء في ظل الحقائق المتوافرة ، ان ينكر حقيقة الصعود التركي - الخليجي المفاجيء في العديد من الساحات التي اجتاحتها حركات التغيير ، وهو ماحمل بالنتيجة ابعادا جيوبولتيكية توسعية ، بهدف خلق مساحات نفوذ اوسع ومجالات حيوية جديدة ، لم يكن لهذه الاطراف القدرة على الدخول اليها ، لولا العامل الامريكي الذي شجع هذا التوجه بسبب عجزه عن مقاومة الدور الايراني في المنطقة ، وبسبب تخوفه مما ستؤول اليه الاوضاع بفعل انسحابه الاجباري من العراق . لذا جاءت الازمة السورية الحالية كاعلى اشكال التصعيد الذي شهدته جيوبولتيكا الاحتجاجات بالمنطقة . فمع الايمان بحق الشعب السوري بالحرية والانعتاق من ظلم السلطة الحاكمة هناك ، يتسائل المرء لماذا لم تدعم هذه الدول جميعا الثورة والاحتجاجات الشعبية في البحرين وفي السعودية بذات الطريقة التي تدعم بها مايجري في سوريا ؟ . والاجابة ستكون في عمق جيوبولتيك المنطقة ومايجري فيها من صراع بين احلاف متعارضة ، ستقود في حالة استمرار هذا الصراع ، الى نشوب حريق طائفي لن تقف امامه الحدود الجغرافية لاي دولة من دول المنطقة .

هوامش البحث :

- 1- Mark N. Katz, Yemen: Saleh has gone but his regime remains, e-international relations, February 2, 2012

٢- امين محمود عبد الله ، في اصول الجغرافيا السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٣١ .

٣- للمزيد من التفاصيل عن الاثار الامنية لهذه المشكلة انظر : ديارى صالح مجيد ، العشوائيات واثارها الامنية في المدينة العراقية ، ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر كلية التربية / جامعة ذي قار المنعقد تحت عنوان ((اسهام الجامعات ومجالس المحافظات في التخطيط والتنمية الاقليمية)) ، محافظة ذي قار - العراق ، ٢٢-٢٣ / ٢ / ٢٠١٢ .

- 4- John Feffer, The Geopolitics of Face book, Foreign Policy in focus, August 4, 2009,

٥- مرسي مشري ، شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية : نظرة في الوظائف ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٦ .

٦- المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

٧- للمزيد من الاطلاع على رؤيتنا المعاصرة لمفهوم الجيوبولتكس انظر : ديارى صالح مجيد ، جيوبولتيكا السلام والحرب ، صحيفة الحوار المتمدن ، ١-٤-٢٠١٠ .

٨- نيفين مسعد ، النزاعات الدينية والمذهبية العرقية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٥ .

9- Mari Luomi, Sectarian Identities or Geopolitics?, the Finnish institute of international affairs, Helsinki, 2008, p.9.

١٠- ف . غريغوري غوز الثالث ، لماذا اغفلت دراسات الشرق الاوسط الربيع العربي ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ١٤٩ .

١١- ديارى صالح مجيد ، لماذا يصعب تطبيق النموذج التونسي في الشرق الاوسط ؟ ، صحيفة الحوار المتمدن ، ٢٦-١-٢٠١١ .

١٢- عوني فرسخ ، مصر بين ثورتين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢١١ .

١٣- المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

١٤- ديارى صالح مجيد ، الاهداف الجغرافية - السياسية للاستراتيجية الامريكية في افريقيا ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١ ، العدد ٥٨ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٨ .

١٥- قراءة استراتيجية في جغرافية الثورات العربية ، صحيفة الاخبار ، ١٠-١٢-٢٠١١ .

١٦- احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي التركي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر تلجي و طارق عبد الجليل ، (قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠) ، ص ٣٨٩-٣٩٥ .

١٧- ظافر محمد العجمي ، الربيع العربي : تقاطعات الدور الخليجي والتركي ، صحيفة ايلاف ، ٢٣-٦-٢٠١١ .

١٨- مطلق سعود المطيري ، اشكالية الدور التركي ، صحيفة الرياض ، العدد ١٥٩٣٠ ، ٤-٢-٢٠١٢ .

19- Ercan Balci, Turkey and Arab spring , A Global studies Journal, Vol.6, No.1, February 2012.

20- Ibid .

٢١- ديارى صالح مجيد ، تركيا والازمة البحرينية ، صحيفة ميدل ايست اونلاين (لندن) ، ٢٨-٣-٢٠١١

٢٢- جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٢ .

٢٣- محمد بن صنيّتان ، مستقبل الانظمة الخليجية والمتغيرات الاقليمية والدولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٠ .

٢٤- مجموعة جيوبوليسي ، ثمن الربيع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ١٤٢ .